

٤ - الحالة في بوروندي

عرض عام

والتقدم الكبير المحرز صوب تأمين ميزانية الانتخابات، فقد أشار إلى التحديات المقبلة، ولا سيما تلك المتعلقة بالجدول الزمني للانتخابات وإدارة التوترات التي قد تنشأ يوم الانتخابات^(٥٣). ورغم أن رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام كان موافقا على التقييم الإيجابي للحالة العامة في بوروندي، فقد أشار إلى أن نجاح الانتخابات في بوروندي سيكون عنصرا رئيسيا في توطيد الأساس السياسي للسلام والتنمية الاقتصادية في البلد^(٥٤). وأبلغ ممثل بوروندي المجلس بأن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد أنشئت وبأنه قد وضعت خطط لضمان أمن الانتخابات. وأعرب عن تفاؤله بأن الانتخابات ستجري بنجاح، نظرا إلى وجود عدد كبير من المراقبين الإقليميين والدوليين، وإلى تطبيق معايير أرفع فيما يتعلق بحرية الصحافة، ووجود إطارين قانونيين وتنفيذي لإجراء انتخابات حرة وشفافة^(٥٥).

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: تقارير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وعن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

في الفترة الممتدة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدّم الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة

خلال الفترة المستعرضة، عقد مجلس الأمن ست جلسات واتخذ قرارين فيما يتعلق بالحالة في بوروندي. وركز المجلس على العملية الانتخابية وعلى حالة ما بعد النزاع في بوروندي. وتم تقليص حجم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وحل محله مكتب الأمم المتحدة في بوروندي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وأوكلت إليه ولاية تتضمن، في جملة أمور، دعم حكومة بوروندي في مساعيها الرامية إلى تعزيز استقلال المؤسسات الوطنية الرئيسية وقدراتها وأطرها القانونية^(٥٦). ومدد المجلس ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي لفترة سنة واحدة^(٥٧).

١٠ أيار/مايو ٢٠١٠: العملية الانتخابية

في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، قدّم الممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إحاطة إلى الأعضاء بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٨ حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ على التوالي. ومع أن الممثل التنفيذي سلّط الضوء على التطورات الإيجابية التي حدثت في إطار التحضير للانتخابات، والتي شملت إصدار بطاقات هوية مجانية، وتقديم الأحزاب السياسية أسماء مرشحيها للانتخابات البلدية، والتوقيع على مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والإدارة،

(٥١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولايتي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(٥٢) القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١).

(٥٣) S/PV.6309، الصفحات ٢-٥.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

بوروندي المبادرات التي اتخذتها حكومته للتصدي لهذه المشاكل^(٥٩).

وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى أن الحالة الأمنية في البلد هادئة عموماً وإلى أنه تم اعتماد قانون جديد بشأن عمل الأحزاب السياسية وتنظيمها. وبينما أعربت عن قلقها من استمرار ورود تقارير عن حالات الإعدام خارج نطاق القانون، أشارت إلى المضي قدماً بثبات في عملية إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وإلى تحقيق تطورات مهمة في مجال العدالة الانتقالية. وأفادت بأن الانتقال من المكتب المتكامل إلى الوجود المصغر لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي يسير على ما يرام^(٦٠). وبعد تسليط الضوء على اعتماد الوثيقة النهائية التي تتضمن استنتاجات الاستعراض نصف السنوي الرابع لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي في ٢١ نيسان/أبريل، أشار رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام إلى أربع أولويات ينبغي التركيز عليها، وهي الجانب المؤسسي، وتوطيد ثقافة الديمقراطية وكذلك الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، فقد أشار إلى إدماج الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر تضرراً من الصراع في الحياة الاقتصادية وكذلك إلى الاندماج الإقليمي في جماعة شرق أفريقيا^(٦١). وذكر ممثل بوروندي أنه عقب الانتخابات الناجحة التي دارت في عام ٢٠١٠، أنشأ بلده مؤسسات لإقامة هيئة تشريعية جديدة. وأكد أن نجاح العملية الانتخابية يُعزى أساساً إلى روح الحوار التي تشكلت عبر الإطار الاستراتيجي لبناء السلام

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

(٦٠) S/PV.6538، الصفحتان ٢ و ٣.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

بناء السلام ثلاث إحاطات إعلامية مشتركة إلى المجلس بشأن التقدم الذي أحرزته بوروندي والتحديات التي تواجهها في مجال بناء السلام، ولا سيما في مجالي حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عرض الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي التقرير السابع للأمين العام، الذي تضمن تحديثاً عن آخر التطورات الرئيسية التي استجدت في بوروندي، وموجزا عن مقترحاته المتعلقة بولاية وهيكل وجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد المكتب المتكامل^(٥٦). ورغم الإعراب في التقرير عن الانشغال من تهديد وتخويف أعضاء المعارضة السياسية ومن بيئة الإفلات من العقاب السائدة، شدد الممثل التنفيذي على التقدم المحرز، مثل عدم وقوع أعمال عنف على نطاق واسع خلال فترة الانتخابات وبعدها، وتعزيز تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية، وإدماج المقاتلين السابقين. واستناداً إلى ما ورد في التقرير، أوصى الممثل التنفيذي بالحفاظ على وجود الأمم المتحدة في بوروندي ولكن بعد تقليص حجمه ليخلف المكتب المتكامل بعد انتهاء ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠^(٥٧). وبينما أعرب رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام عن قلقه حيال "الزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان"، حدد أربعة مجالات للأعمال التي ستضطلع بها التشكيلة في المستقبل وهي: دعم البلد في اندماجه في جماعة شرق أفريقيا؛ وإدماج الجوانب المراعية لظروف النزاع في استراتيجية الحد من الفقر؛ ومعالجة الجوانب المتعلقة بسيادة القانون وبحقوق الإنسان؛ ونشر ثقافة الحوار في أوساط مختلف الأطراف في البلد^(٥٨). وردا على الشواغل المعرب عنها في تقرير الأمين العام، عرض ممثل

(٥٦) S/2010/608.

(٥٧) S/PV.6439، الصفحات ٢-٥.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: إنشاء مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وتمديد ولايته

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وبموجب القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠)، قام المجلس، في جملة أمور، بالإحاطة علماً مع التقدير بالنجاح في إجراء خمسة انتخابات متتالية في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وأوكل للمكتب مهمة دعم حكومة بوروندي على القيام، في جملة أمور، بتعزيز استقلال المؤسسات الوطنية الرئيسية وقدراتها وأطرها القانونية، وتشجيع الحوار وتيسيره بين الجهات الفاعلة الوطنية، ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأهاب المجلس كذلك بالأمين العام أن يعد مجموعة من المعايير لتطور المكتب في المستقبل بحيث يشكل وجودا لفريق قطري للأمم المتحدة.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبموجب القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١)، قام المجلس، في جملة أمور، بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، وأدرج في ولايته دعم جهود الحكومة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعميق اندماجها الإقليمي.

الذي شارك في وضعه كل من البرلمان والحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني^(٦٢).

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام أنه رغم التقدم المحرز في جهود بناء السلام، لا تزال هناك تحديات ماثلة. وفي سياق الإشارة إلى الجهود في مجالي العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، أشارت إلى تطبيع العلاقات بين الحكومة والأحزاب غير الممثلة في البرلمان، وعملية إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، حذرت من أن القتل بدوافع سياسية والفقر المدقع لا يزالان يشوهان عملية توطيد السلام. وأحيرا، أفادت بأن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يواصل بلورة النقاط المرجعية الرئيسية بهدف تيسير الانتقال إلى تواجد للأمم المتحدة في شكل فريق قطري في نهاية المطاف^(٦٣). وبعد الإشادة بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم، حث رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام الحكومة على تسريع جهودها فيما يتعلق بالحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد^(٦٤).

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٦٣) S/PV.6677، الصفحات ٢-٥.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

الجلسات: الحالة في بوروندي

رقم الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	المدعوون عملاً	المدعوون عملاً	المؤيدون - المعارضون - المتعنون
٦٣٠٩ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠			بالمادة ٣٧	بالمادة ٣٩ وغيرها	التكلمون
			بوروندي	الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين

رقم الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	المدعوون عملاً	المدعوون عملاً بالمادة ٣٧ وبالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
٦٤٣٩	التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2010/608)		بوروندي	الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين	القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٤٥١	التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2010/608)	مشروع قرار مقدم من غابون وفرنسا ولبنان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان (S/2010/640)	بوروندي	المثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين	القرار ١٩٥٩ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٥٣٨	١٧ أيار/مايو ٢٠١١		بوروندي	المثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين	
٦٦٧٧	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/751)	تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (S/2011/751)	بوروندي	المثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين	القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١) ٠-٠-١٥
٦٦٩١	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/751)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/782)	بوروندي	المثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام	بوروندي	القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١) ٠-٠-١٥

٥ - الحالة في سيراليون

على سيراليون كرد على الحرب الأهلية التي دارت في التسعينات من القرن العشرين^(٦٥)، ومدد مرتين ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمدة سنة واحدة في كل مرة^(٦٦).

(٦٥) القرار ١٩٤٠ (٢٠١٠).

(٦٦) القراران ١٩٤١ (٢٠١٠) و ٢٠٠٥ (٢٠١١). للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

عرض عام

خلال الفترة المستعرضة، عقد مجلس الأمن ست جلسات واتخذ ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالحالة في سيراليون. وتلقى المجلس أربع إحاطات مقدمة من الأمانة العامة ومن رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام تركّز على الأوضاع السياسية والأمنية وكذلك على أنشطة دعم بناء السلام في البلد. ورفع المجلس الجزاءات المتبقية التي فرضها